



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الأولى - الدورة الربيعية 2013 - العدد: 08

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم السبت 27 شعبان 1434

الموافق 06 جويلية 2013

فهرس

محضر الجلسة العلنية العاشرة ص 03

• إختتام الدورة الربيعية العادية لسنة 2013.

محضر الجلسة العلنية العاشرة
المنعقدة يوم السبت 27 شعبان 1434
الموافق 06 جويلية 2013

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون الحاضرون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الوزير الأول؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين صباحا

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،
السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،
السيدة رئيسة مجلس الدولة،
أسرة الصحافة والإعلام،
السيدات والسادة الضيوف،
زميلاتي، زملائي.

أود في البداية أن أرحب بكم جميعاً في مقر مجلس الأمة
وأشكركم على حضوركم بيننا بمناسبة اختتام دورة الربيع
العادية، التي نشارك اليوم جميعاً في الاحتفاء بها.
لقد جرت العادة في اختتام كل دورة أن أتولى أمامكم
استعراض حصيلة عملنا ضمن الهيئة للفترة التي معاً
عملنا فيها، غير أنني هذه المرة أجدني مضطراً - على غير
العادة - للاعتراف أمامكم بأن العمل التشريعي لهذه

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي
الوطني،
السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،
السيدة رئيسة مجلس الدولة،
السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الضيوف،
زميلاتي، زملائي.

بودي في البداية أن أرحب بكم جميعاً، حكومة وأعضاء
وصحافة، وكما جرت العادة، تقتضي المناسبة أن أتلو على
مسامعكم بعض الكلمات، أعددتها بالمناسبة؛ وفيها أقول:

يتسم بالحساسية، خاصة وأنه يشكل باستمرار مصدرًا للاحتجاجات التي كانت تقوم هنا وهناك. فمن بين الانشغالات الكبرى التي جاء هذا القانون لمعالجتها تأتي مسألة التجارة الموازية التي يجب محاربتها بصرامة ولكن بذكاء أيضا.

لقد جاء هذا القانون ليدخل أيضا مزيدًا من العقلانية والشرعية في هذا الحقل من حقول النشاط التجاري، من خلال اعتماد رقابة واضحة على كل واحد يعمل في هذا الحقل الحساس وفي كافة أوجه الأنشطة: النوعية، الأسعار، التقليد... إلخ، إنه قانون جاء لوضع قواعد عمل جديدة، تتلاءم والتغيرات التي يعرفها مجتمعنا، ويعرفها العالم أيضا.

وأخيرًا، وبشأن مشروع القانون المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة الذي هو - من وجهة نظرنا - نصّ بالغ الأهمية يفترض فيه أن يوفر الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة في نطاق سلك المحامين وينظم العلاقة ما بينهم وبين القضاة. والواقع أن هذا النص جاء - كما تعلمون - بعد مشاورات بل أقول مفاوضات طويلة بين الوزارة الوصية وممثلي المهنة، مشاورات تبعها نقاش مستفيض، بل أقول مرافعات ساخنة نشطها نواب الشعب في المجلس الشعبي الوطني وصوتوا عليه قبل أيام قليلة.

غير أن مشروع النص هذا وبالنظر إلى كونه وصل هيئتنا من أربعة أيام فقط صعب فيه على اللجنة القانونية المختصة لدينا في مجلس الأمة دراسته الدراسة الوافية وإبلاؤه الأهمية التي يستحقها.

بالنظر لهذه الاعتبارات ارتأت اللجنة القانونية أن الوقت الممنوح لها للدراسة وإعداد التقرير غير كاف. لهذا وانطلاقًا من هذا الفهم والتقدير للموضوع طلبت هذه الأخيرة من مكتب مجلس الأمة منحها مزيدًا من الوقت، حتى يتسنى لها إعطاء الموضوع الأهمية المطلوبة والدراسة الكافية، من خلال الاستماع إلى أصحاب الاختصاص والخبرة قصد إفادتها بأرائهم ووجهات نظرهم في الموضوع، قبل تحديد الموقف النهائي من مشروع النص وقبل إحالة تقريرها على الجلسة العامة لمجلسنا التي تعود الكلمة الأخيرة فيه لها.

أخذة بعين الاعتبار كافة هذه العوامل مجتمعة، طلبت اللجنة التأجيل الذي أملته أهمية النص وبرره النقاش

الدورة لم يعرف الكثافة المعهودة التي كنا نسجلها في الدورات السابقة.

وبالمقابل أقول أيضًا إن النصوص القانونية التي تمت دراستها والمصادقة عليها خلال هذه الدورة كانت تكتسي - كما تعلمون - أهمية خاصة، كونها عاجلت في مجملها جوانب اقتصادية واجتماعية هامة، سواء ما تعلق منها بتنظيم التجارة أو تنظيم الأطر التي يتم في نطاقها تكوين شبان وترقيتهم فيها، لاسيما تلك الخاصة بالأنشطة البدنية والرياضية.

فيما يخص قانون التكوين والتأطير الخاص بشبيبتنا التي تشكل الأغلبية الواضحة لسكان الجزائر اليوم وغدا؛ وإن هذه الأغلبية العددية وبكل ما تحمله من حقائق ومظاهر موضوعية، تجدد ترجمتها في الاندفاع حينًا وبالحيوية حينًا آخر ومرة ثالثة تعبر عن مواقفها بسلوكات يمكن تصنيفها بالعاطفية، بل أكاد أقول تصرفات تتجاوز حدود السلوك المألوف الذي يجب أن يميز شباننا، ومع كل هذا وذلك يجب الإقرار أيضًا بأن شبيبتنا تشكل الثروة الأساسية للبلاد والأمة.

وهذا الواقع هو الذي يحتم على الدولة والمجتمع إعطاء هذه الشريحة كل ما تستحقه من عناية واهتمام.

ذلك أن من الشباب يتأتى الخلاص وبهم تنهض الأمة، وعلى العكس من ذلك فقد يكون هؤلاء الشباب أيضًا مصدرًا للمخاطر إذا لم نولهم ما يستحقونه من عناية واهتمام.

لهذا وفي حالتنا، تعد العناية أمرًا طبيعيًا أن يحظى مستقبل أبنائنا بالأولوية والعناية التي يستحقونها: نُكوّنهم، نوفر لهم وسائل الترفيه، وفي ذات الوقت نعلمهم كيف ينمّون أجسادهم وعقولهم وكيف يحبون وطنهم ويدافعون عنه، وهم بكل تأكيد مستعدون إذا ما أحسوا بهذا الاهتمام وشعروا بتلك العناية، أقول إنهم مستعدون لتقبل الرسالة، لأنهم بالأساس متشبعون بالروح الوطنية التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم.

وإن في القانون الذي صادقنا عليه في هذه الدورة ما يؤكد هذه التوجهات ويبين تلك العناية.

أما فيما يخص القانون المتعلق بشروط ممارسة الأعمال التجارية الذي صادقنا عليه هو الآخر، فقد أملتته الضرورة الداعية إلى تنظيم هذا الشكل من أشكال النشاط الذي

رحاب المجلس وخصصت لدراسة تجربة مجلس الأمة تحت عنوان «مجلس الأمة في الجزائر: تجربة وآفاق» كانت بمثابة وقفة تقييمية متميزة، وهي بينت مدى مساهمة مجلس الأمة على صعيد العمل التشريعي والبرلماني والتوازن المؤسساتي، وهي بيّنت الآفاق المستقبلية للهيئة، حيث ناقش المشاركون في ذلك اليوم الدراسي دور مجلس الأمة المستقبلي أيضاً على ضوء التعديل الدستوري المرتقب.

وفي نفس الفترة، كان اليوم الدراسي المخصص للسرطان بالجزائر، أقول كان هذا الموعد مناسبة جد مواتية للوقوف على حجم وتعاطم الآثار السلبية الناجمة عن هذه الآفة وما تسببه من معاناة للمرضى ولذويهم؛ وقد ناقش المشاركون في هذا اليوم الدراسي أيضاً موضوع الاستراتيجية الوقائية والعلاجية التي ينبغي على الدولة إعدادها في هذا المجال. أما فيما يخص النشاط الخارجي، أو ما اصطلح على تسميته بالدبلوماسية البرلمانية، فقد سجل مجلس الأمة، بالتنسيق والتكامل مع المجلس الشعبي الوطني وهيئات الدولة الأخرى ذات الصلة، حضوره في المؤتمرات والندوات البرلمانية الجهوية والدولية، ودافع عبر كافة المنابر وكل المناسبات، عن مواقف الجزائر تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

الأمر الذي أود تسجيله في هذه المناسبة، هو العمل التكاملي الذي يسود العلاقات ما بين مختلف مؤسسات الدولة وقطاعاتها الوزارية، وما تقدمه هذه القطاعات الوزارية من دعم ومساندة قصد تمكين وفودنا البرلمانية من التعرف والتعريف بحقيقة مواقف بلادنا من مختلف القضايا المطروحة على الساحة الإقليمية والدولية.

غير أننا مع ذلك، نبقي من الذين يدعون إلى مزيد من التنسيق والتعاون، بل أقول إلى تكريس وترسيخ وتوسيع هذه السنة أكثر مستقبلاً، لأن الهدف الذي نعمل لأجله كلنا هو هدف واحد، ألا وهو خدمة الوطن والمواطن في الداخل أو الخارج.

وإنني أود أن أنتهز السانحة، لأجدد استعدادنا - في مجلس الأمة - لمواصلة التنسيق والتشاور مع المجلس الشعبي الوطني ومع الحكومة ومع مختلف مؤسسات الدولة الأخرى، بما يسمح بتحقيق أداء برلماني جيد.

أيها السيدات، أيها السادة،

في نطاق آخر، عرفت وتعرف البلاد نشاطات واضحة

والجدل الواسع الذي رافق دراسته في المجلس الشعبي الوطني وخارجه، وعبر وسائل الإعلام الوطنية على اختلاف عناوينها.

إذن اعتباراً لهذه المبررات، التمسّت اللجنة من مكتب مجلس الأمة الموافقة على تأجيل البرمجة إلى موعد لاحق قد يكون مع بداية الدورة القادمة، وأمام الواجهة التي قدمت بها طلبها، وجد مكتب مجلس الأمة في الطلب المقدم له مبررات منطقية لطلب التأجيل، وعلى هذا الأساس وافق على طلب التأجيل وقرر أن تكون الدراسة والموافقة في الدورة القادمة إن شاء الله.

سيداتي، سادتي،

إذا كان عدد النصوص - كما ذكرت - متواضعا، فإن النشاطات الأخرى في المقابل كانت معتبرة.

فعلى صعيد النشاط الرقابي، نظم مجلس الأمة عدداً من الجلسات الخاصة بطرح الأسئلة الشفوية وعلى مختلف القطاعات الوزارية، وقد مكنت هذه الجلسات كلا من أعضاء الهيئة التنفيذية والسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة من الاستعلام المتبادل حول وضعية العديد من القطاعات التي تعرف مصاعب، تكون قد أثرت في سيرها العادي.

جلسات الأسئلة الشفوية كانت أيضاً مناسبة مواتية مكنت أعضاء المجلس بصفة خاصة والمواطنين بصفة عامة من الوقوف على الجهد التنموي المبذول على مستوى هذا القطاع أو ذلك وعبر مختلف ولايات الوطن، كما أن جلسات طرح الأسئلة الشفوية كانت مناسبة جد مواتية مكنت السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة من إبلاغ أعضاء الحكومة بانشغالات المواطنين، وبالوقت ذاته أعطتهم الفرصة لكي يُعرّفوا بنوعية المشاكل التي تواجه السلطات المحلية في إنجاز البرامج المسجلة لديها أو التكفل بمشاكل المواطنين التابعين إدارياً لها.

وفي نفس السياق، وجه السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة عدداً هاماً من الأسئلة الكتابية، شملت هي الأخرى مواضيع مختلفة وقطاعات متعددة، وتلقوا أجوبة بشأنها وفي أجالها القانونية.

بالنسبة للنشاط الفكري وترقية الثقافة البرلمانية، فقد كان متميزاً بالنظر إلى المواضيع التي تناولها هذا الشكل من أشكال النشاط، ذلك أن الندوة التي نظمت في

ودون المساس بالحق في الاختلاف في الرأي وبحرية التعبير، فإن منطق الأمور يدعو اليوم إلى ضرورة التحلي بالحكمة والرزانة والدعوة للوحدة في التعاطي مع الأحداث. أيتها السيدات، أيها السادة،

الجزائر على الرغم من كل ما يقوله البعض، تبقى آمنة ومستقرة وأوضاعها - عموماً - جيدة مقارنة مع غيرها، كما أن مؤشرات اقتصادها هي الأخرى في اللون الأخضر.

وبالرغم من كل ما يقال هنا وهناك، فإن الواقع الملموس يشهد على ذلك، مشاريع التنمية تنفذ، الاهتمام بالجهة الاجتماعية يتزايد، والأرقام المؤكدة الصادرة عن المؤسسات الدولية المختصة والمختلفة تنشر وتؤكد ما تعطيه دوائرنا الوزارية: الاحتياطي النقدي جيد، البطالة تنقلص، المشاريع الاجتماعية تكثر ويلمسها المواطن، الجهود الرامية إلى التخفيف من أعباء المواطنين تزداد، سياسة الأجور تراجع تدريجياً وإلى الأحسن، المساكن توزع... الخ.

هذا لا يعني أن الجزائر قد بلغت درجة الكمال وفي كافة الميادين، لكنها تتقدم، وهذا هو المهم والأهم.

وعلى كل حال وأينما كان موقعنا وتقييمنا، هل يحق لنا التنكر لهذه الحقائق وتجاهل هذه المعطيات؟! صحيح أن هناك نقصاً قد يسجل هنا وهناك، ولكن الجهد المبذول قصد تدارك هذا النقص أيضاً موجود وموجود بقوة، فمنطق الأشياء يقول إذا كان يحق للإنسان أن يسجل النقائص الموجودة، فمن غير العدل أن يتجاهل بالمقابل الجهود والنتائج التي تتحقق؛ وكيفما كانت نظرة الواحد منا والآخر، فإن ما يمكن قوله هو أن الجزائر بخير، وأنها تتقدم وتسجل التطور والتنمية وتقاوم من أجل تذليل الصعاب لكنها تتطور وبشهادة الجميع.

فهل يجوز لنا التنكر لهذا الواقع؟ وهل يحق لنا أن لا نرى في المشهد المتعدد الألوان إلا الأسود منه؟! وفي إطار آخر، إطار الإصلاحات، ما يمكن تسجيله هو

أن سياسة الإصلاحات التي انتهجتها البلاد قد أعطت نتائج في الميدان؛ ولا أدل على ذلك من كون المؤسسات الوطنية تعمل بالتناغم والتكامل وهي تؤدي دورها بشكل عادي، وخلافاً لما تقوله جهات يعرفها القريب والبعيد، إلا أن الجزائر بخير والحمد لله.

النقاش الصريح يتم، الرأي المعارض يُسمع، المواطن يُتابع!! تلك هي الوقائع التي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار

في مجال تنفيذ البرامج الإنمائية التي أتى بها مخطط عمل الحكومة لتجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية، وفي هذا المجال وقصد المتابعة الميدانية لتنفيذ هذا البرنامج، قام السيد الوزير الأول بزيارات ميدانية إلى ولايات عديدة من الوطن، عاين خلالها المشاريع التي انطلقت وتلك التي يتم الشروع في انطلاقها، وبتعبير آخر، عاين مدى تقدم تنفيذ خطة التنمية التي أعدها السيد رئيس الجمهورية.

من جهتنا، فإننا نعتبر هذا التحرك تحركاً مفيداً، كونه يترجم الحرص الذي نتقاسمه جميعاً والداعي إلى تحريك الملفات المبرمجة وتلك المتأخرة في التنفيذ، ومن هذه الزاوية، فإننا نعتبر هذه الزيارات خطوة تسير في الاتجاه الصحيح وتستحق التنويه والدعم، خاصة وأنها ترمي في النهاية إلى التعرف على حقيقة المشاكل التي تواجه المواطن وتستوجب العلاج في عين المكان، ناهيك عن كون مثل هذه الزيارات تربط وتعزز الصلة ما بين المسؤولين السامين والمواطنين.

إننا في الخلاصة نقول، إن هذا النهج في العمل هو نهج ناجح وهو لذلك يلقي كامل دعمنا، خاصة وأنه يعطي الدليل على عزم الدولة للمضي قدماً إلى الأمام في مجال احترام تعهداتها تجاه المواطنين. أيتها السيدات، أيها السادة،

تعرف الساحة السياسية في بلادنا حيوية واضحة في النقاش السياسي هذه الأيام؛ أملنا أن يبقى هذا النقاش في المستوى المأمول وألا ينحرف إلى اتجاهات مجهولة، لا نريده أن يتجه إليها.

وإذا كنا نذكر بهذا، فمن باب لفت انتباه أولئك الذين يُروجون لثقافة التشاؤم والتئيس وتعميم نهج الإحباط، مستغلين الظروف والمناسبات، قصد إظهار البلاد كما لو كانت في حالة انسداد وتوقف تام، بل على وشك الوقوع في أزمة يستحيل علاجها أو الخروج منها.

لهؤلاء نقول: رفقا بهذا الوطن وكفاه ما عاناه بالماضي القريب، أعيد الفقرة: أقول لهؤلاء، رفقا بهذا الوطن وكفاه ما عانى بالماضي العناء الكثير.

وإننا نعتقد أن النسخ في الأبواق والادعاء بوقوع أزمة خانقة في البلاد، وفي هذا الظرف بالذات، هو عمل تنقصه الرزانة وروح المسؤولية التي يعتبر الوطن في أمس الحاجة إليها.

الإسلامية باليمن والخير والبركات.
شكراً لكم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة
الله وبركاته.
(تصفيق)
والآن أدعوكم إلى الاستماع إلى مراسم الاختتام:
- تلاوة سورة الفاتحة؛
- عزف النشيد الوطني.

السيد الرئيس: شكراً؛ إذن طبقاً لأحكام:
- الفقرة الأولى من المادة (118) من الدستور،
- والمادة (05) من القانون العضوي رقم 99-02، الذي
يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة،
وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛
أعلن رسمياً عن اختتام دورة الربيع العادية لسنة 2013
في مجلس الأمة.
شكراً لكم ورمضان مبارك وإلى اللقاء؛ الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الخامسة صباحاً

في التحليل وفي المقارنة، مقارنة ما يجري عندنا وما يجري
عند غيرنا.

نقول هذا ليس شماتة بالغير، ونقوله أيضاً ليس اعتداداً
أو افتخاراً أو غروراً بما هو حاصل عندنا؛ وإذا كنا نقول به
فمن حسن حظنا أن لدينا شعباً واعياً وناضجاً وهو لا ينساق
بسهولة وراء المخادعة أو التغليف وهو يقدر الصدق في القول
والملموس في العمل.

أيتها السيدات، أيها السادة،
إذا كنت قد عبرت عن قناعة ودافعت عن توجه، فلأن
الوقائع تؤكد هذا، وهي تؤكد أن النهج الذي اتبعته الجزائر
تحت قيادة السيد الرئيس كان نهجاً صحيحاً، كما أن فضج
الشعب الجزائري كان كالعادة ملموساً!! نقول هذا ليس
من باب المبالغة وإنما نقوله من باب التذكير بحقائق يحلو
لل بعض التغاضي عنها.

أيتها السيدات، أيها السادة،
بالأمس، احتفل شعبنا بالذكرى الواحدة والخمسين
وهي الذكرى المزدوجة لعيدي الاستقلال والشباب،
وإنها لسانحة أجدد فيها، باسمكم زميلاتي، زملائي،
أحر التهاني لكم ولكافة أفراد الشعب الجزائري وصادق
التمنيات لبلدنا، بمزيد من اطراد التقدم والازدهار في ظل
الأمن والاستقرار وفي كنف الوفاق والمصالحة.

وأترحم فيها على شهداء ثورتنا المجيدة الذين سقوا
بدمائهم الزكية شجرة الحرية، وأتوجه بصادق الدعاء لكل
من حمل السلاح للدفاع عن الوطن لنيل الاستقلال
ولإبقاء الجزائر واقفة، وأن يمين الله عليهم بالصحة والعافية
وطول العمر.

وإنني إذ أتقدم للشباب بالتهنئة - لأن المناسبة هي عيدهم
أيضاً - فإنني أقول لهم: إنكم فخر هذا الوطن وبناء غده،
وأنتم سليل شعب صنع المعجزات وتنتمون لتاريخ والحضارة
شعب قدم للإنسانية الكثير، فاستلهموا من ذلك الإرث
المجيد ما يجعلكم قامات شامخة ومعالم بارزة لن يأفل
نجمها في زمن العولمة الذي تدوب فيه الخصوصيات.

زميلاتي، زملائي،
ونحن على أبواب شهر رمضان الكريم، شهر التوبة
والغفران، أتوجه لكم وباسمكم إلى كافة الجزائريات
والجزائريين بأصدق عبارات التهنئة، متمنياً لهم ولكم
رمضاناً مباركاً وصياماً مقبولاً، أعاده الله علينا وعلى أمتنا

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: (021) 73.59.00
الفاكس: (021) 74.60.34
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 01 رمضان 1434
الموافق 10 جويلية 2013

رقم الإيداع القانوني: 457-99 — ISSN 1112-2587